

معاهدة تجارة الأسلحة  
المؤتمر الثامن للدول الأطراف  
جنيف، 22-26 أغسطس 2022

## ورقة عمل مقدّمة من رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)

الضوابط والتنسيق ما بعد الشحن  
التحقق الفعال من الصادرات والتعاون بحسن النية بين المُصدّرين والمُستوردين

- الوضع الراهن والإرشادات ("مجموعة الأدوات") -

### جدول المحتويات:

أولاً. موجز تنفيذي

ثانياً. مقدمة

ثالثاً. تدابير كشف و/ أو منع "التحويل" - نظرة عامة

رابعاً. ضوابط ما بعد الشحن والتنسيق ما بعد التسليم

خامساً. ضوابط ما بعد الشحن - المبادرات السابقة والحالية في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة

سادساً. الخطوات التشغيلية لإدخال وتطبيق ضوابط ما بعد الشحن

سابعاً. توصيات واقتراحات للخطوات التالية في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة

أولاً. موجز تنفيذي

يُعدّ منع التحويل أحد الأولويات الرئيسية لمعاهدة تجارة الأسلحة. بانضمامها إلى معاهدة تجارة الأسلحة، التزمت الدول الأطراف باتخاذ تدابير فعالة لمواجهة هذا الخطر ومنع التحويل. علاوةً على التطوير الإضافي للنهج التقليدية للرقابة والتنسيق، ستناقش خيارات الرصد الأخرى في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة، وذلك لضمان الرقابة الشاملة للأسلحة. أحد هذه الخيارات هو تطبيق ضوابط ما بعد الشحن في الموقع.

وعلى هذا الأساس، تأتي ورقة العمل هذه بعد المناقشات السابقة في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة، وتهدف الورقة إلى مساعدة الدول الأطراف في اتخاذ تدابير لمنع التحويل مع الحفاظ على النهج التعاوني والتنسيقي لمعاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك في مرحلة ما بعد الشحن. ينبغي التأكيد على أن هذا النهج يُكمّل تدابير الرقابة الحالية. لا تحل ضوابط ما بعد الشحن محل التقييم المُسبق الدقيق للرقابة على الاستخدام النهائي لصادرات الأسلحة.

أخيراً، تقدّم ورقة العمل أفكاراً وتوصيات لإجراء مزيد من المناقشات بين الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وأصحاب المصلحة.

### ثانياً. مقدمة

يُعدّ منع التحويل أحد الأولويات الرئيسية لمعاهدة تجارة الأسلحة. بالتصديق على المعاهدة، التزمت الدول الأطراف باتخاذ تدابير فعالة للتصدي لهذا الخطر ومنع التحويل. تتطلب معاهدة تجارة الأسلحة من الدول الأطراف اتخاذ تدابير لمنع وكشف ومعالجة تحويل البنود المشمولة بمعاهدة تجارة الأسلحة.

وعلى هذا الأساس، تهدف ورقة العمل الحالية إلى مساعدة الدول الأطراف في اتخاذ تدابير لمنع التحويل مع الحفاظ على النهج التعاوني لمعاهدة تجارة الأسلحة في مرحلة ما بعد الشحن. أحد الإجراءات الممكنة هو تطبيق ضوابط ما بعد الشحن في الموقع.

حتى الآن، لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لمصطلح "التحويل"، ولا أي تعريف في معاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، فإن مجرد ذكر المصطلح في بداية الدباجة يشير إلى معناه في سياق معاهدة تجارة الأسلحة: "التأكيد على الحاجة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه ومنع تحويل تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة، أو الاستخدام النهائي غير المصرح به والمُستخدمين النهائيين غير المصرح بهم لها، بما في ذلك ارتكاب أعمال إرهابية".

هناك فهم مشترك بأن التحويل هو بشكل عام نقل البنود من مالك أو مُستخدم مصرّح له إلى مُستخدم غير مصرّح له.<sup>1</sup> بينما يمكن أن يحدث التحويل في أي وقت خلال دورة حياة الأسلحة، فإنه من المؤكد أن الخطر أكبر أثناء عمليات النقل. ولذا تتطلب المادة 11 (1) من معاهدة تجارة الأسلحة<sup>2</sup> تحديداً أن

<sup>1</sup> مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مجموعة أدوات تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، الوحدة 10 - منع التحويل.

<sup>2</sup> ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن المواد المذكورة في ورقة العمل هذه هي مواد بمعاهدة تجارة الأسلحة.

تتخذ كل دولة طرف تشارك في "نقل" البند المشمولة بمعاهدة تجارة الأسلحة "تدابير لمنع تحويلها". بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 11 (2) على أنه يتعين على الدول الأطراف النظر في "وضع تدابير تخفيفية" لمنع تحويل البند التي تشملها معاهدة تجارة الأسلحة المنقولة.

علاوة على ذلك، تدعو المادة 15 (1) و (2) و (3) الدول الأطراف إلى التعاون في تنفيذ المعاهدة، وتيسير التعاون الدولي والتشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. يُشكل هذا النهج التعاوني الأساس المنطقي لمعاهدة تجارة الأسلحة. لا تقع مسؤولية منع التحويل على عاتق الدولة المُصدرة وحدها. ينبغي تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول المُصدرة، ودول العبور والشحن العابر، والدول المُستوردة كأحد المبادئ الرئيسية لمعاهدة تجارة الأسلحة من أجل التخفيف من مخاطر التحويل. تمثل ضوابط ما بعد الشحن مجالاً يمكن أن يجري فيه هذا التعاون الدولي على وجه الخصوص فيما بين الدول الأطراف.

### ثالثاً. تدابير كشف و/ أو منع "التحويل" - نظرة عامة

تسرد معاهدة تجارة الأسلحة مجموعة واسعة من التدابير التي قد تنتظر فيها الدول الأطراف لمنع التحويل ومعالجته.

#### 1. الأسلوب التقليدي للرقابة والرصد من قِبَل سلطات الترخيص والجمارك

تبدأ مكافحة التحويل في مرحلة ما قبل التصدير. لذلك، يجب على نظام الرقابة الوطني تقييم مخاطر كل عملية نقل للبند المشمولة بمعاهدة تجارة الأسلحة والمُدرجة في قائمة الرقابة الوطنية. تخضع كافة عمليات النقل هذه لتصريح مُسبق (أي ترخيص). أثناء عملية الترخيص، ينبغي تقييم مخاطر تحويل وجهة التصدير، بما في ذلك فحص جميع الأطراف المشاركة في عملية النقل.

يجب على الدول المُصدرة إجراء مراجعات شاملة للوثائق، مثل العقود أو الاتفاقات، وشهادات الاستيراد الدولية، والموافقات على العبور، وشهادات الاستخدام النهائي/ المُستخدمين النهائيين (EUCS)، ومختلف الضمانات الأخرى التي تقدمها الدول المُستوردة (المادتان 8 (1) و 11 (2)). قد يتضمن الترخيص تدابير لتخفيف أي مخاطر تُعدُّ مُهمينة أو مُقلقة بأي شكل آخر. يمكن أن تشمل تدابير التخفيف هذه أحكاماً وشروطاً محددة، مثل متطلبات الإبلاغ، أو شروط للإلغاء، أو تدابير لما بعد الشحن.

تُشكل سلطات الجمارك خط الدفاع الأخير للدول المُصدرة، كما تلعب دوراً مهماً في مرحلة الرقابة على العبور والواردات. يُمَيِّل التعاون والتنسيق بين سلطات الترخيص والجمارك حجر الزاوية في النهج التقليدي لضوابط تجارة الأسلحة. تنتهي إمكانية رصد الصفحة عادةً بمغادرة الأسلحة أراضي الدولة المُصدرة.

#### 2. بالإضافة إلى ذلك: وضع الضوابط وتدابير التنسيق في مرحلة ما بعد التسليم أو مرحلة ما بعد الشحن

لمعالجة مخاطر التحويل بشكل أكثر فعالية وتنفيذ متطلبات المادة 11 (1) و (2)، يُعد دمج تدابير مرحلة ما بعد الشحن في النظام الوطني للرقابة على الصادرات أمراً مهماً بصورة خاصة. في هذه المرحلة، يُمكن التحقق مما إذا كان قد تم الالتزام بالضمانات التي قدمها المُستخدم النهائي. لا تنتهي مسؤولية الدول المُصدرة بمنح ترخيص التصدير. ينبغي تشجيع الدول المُستوردة على التعاون مع الدول المُصدرة لتنسيق جهودها لمنع التحويل. ينطبق ذلك بشكل خاص على مرحلة ما بعد الشحن، ولذا تُشجَع الدول على اتخاذ أو تعزيز التدابير في مرحلة ما بعد الشحن بالإضافة إلى ضوابط ما قبل التصدير المعمول بها بالفعل.

على هذا الأساس، تتضمن ورقة العمل تدابير طوعية قد تأخذها الدول الأطراف في الاعتبار لتعزيز هدف مكافحة تحويل البند التي تشملها معاهدة تجارة الأسلحة. تشمل الورقة قائمة غير إلزامية وغير شاملة للتدابير التي يمكن أن تُؤخذ في الاعتبار كمكونات محتملة تطبقها الدول في مرحلة ما بعد الشحن لعمليات نقل البند التي تشملها معاهدة تجارة الأسلحة.

#### رابعاً. ضوابط ما بعد الشحن والتنسيق ما بعد التسليم

##### 1. ضوابط ما بعد الشحن - التعريف

هناك مجموعة واسعة من التدابير الممكنة لضمان أن الأسلحة التي تم توريدها لم تُحوّل بطريقة غير مُصرّح بها. تشمل هذه التدابير أشكالاً مختلفة من الضوابط أو إجراءات التحقق بعد الشحن، أي بعد شحن الأسلحة:

- ضمانات رسمية من الدولة المُستوردة (والتي تطلب ضمانات من المُستخدم النهائي، مثل إقرارات المُستخدم النهائي و/ أو شهادات التحقق من التسليم)، بما في ذلك تأكيدات بأنه سيُطلب إذن مُسبق لإعادة التصدير و/ أو عمليات النقل المحلية
- متطلبات الإبلاغ الخاصة بالتصدير الفعلي
- الفحص المنتظم للإبلاغات بشأن حوادث التحويل المحتملة (بما في ذلك عبر تبادل المعلومات ضمن نطاق معاهدة تجارة الأسلحة، على سبيل المثال من خلال منتدى تبادل معلومات التحويل (DIEF))
- التدقيقات التي تُجريها السلطات المختصة في الدولة المُصدرة على جهات التصدير
- التدابير التي تسمح للدولة المُصدرة بالقيام بنفسها بتفتيش البند العسكرية المُوردة في الموقع في أراضي المُستخدم النهائي

تتفاوت المصطلحات المُستخدمة للإشارة إلى الفحص المادي في الموقع بعد التصدير، أي بعد الشحن؛ حيث يُطلق عليه: فحص الاستخدام النهائي (الولايات المتحدة الأمريكية)، أو التحقق ما بعد الشحن (سويسرا)، أو الرقابة ما بعد الشحن (ألمانيا)، أو التحقق في الموقع (كندا)، أو الزيارة في الموقع (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA)).

لأغراض المزيد من المناقشة، سيستخدم مصطلح "الرقابة ما بعد الشحن" بشكل أساسي فيما يلي لوصف التفتيش المادي في الموقع للبنود من قِبَل الدولة المُصدِّرة بعد تسليمها إلى المُستخدِم النهائي.

تُمكن ضوابط ما بعد الشحن الدولة من إجراء فحوصات على المعدات العسكرية بعد تصديرها وتسليمها إلى المُستخدِم النهائي لضمان بقاء المعدات العسكرية المُصدِّرة في حوزة المُستخدِم النهائي المُصرَّح له.

## 2. التنسيق ما بعد التسليم

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى ضوابط ما بعد الشحن على أنها تدابير تحقِّق من جانب واحد لغرض وحيد هو الرقابة على الاستخدام النهائي للأسلحة المُورَّدة.

من خلال إجراء ضوابط ما بعد الشحن، يمكن للدول المُصدِّرة والمُستوردة أن توثق بشكل مشترك جهودها الفردية والمُشتركة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة. وبالتالي، تُمثِّل ضوابط ما بعد الشحن أداة ثنائية تتطلب التعاون بين الدول المُصدِّرة والمُستوردة في رصد الاستخدام النهائي للأسلحة وتعزيزه. يمكن أن يؤدي العمل المنسق من قِبَل الدول المُصدِّرة والمُستوردة إلى بناء و/أو زيادة الأطمئنان وتعزيز الثقة في نظام الرقابة المعني، كما يدعم النهج التعاوني لمعاهدة تجارة الأسلحة. من هذا المنطلق، يوضِّح الاستخدام المتواتر لمصطلح "تنسيق ما بعد التسليم" الاهتمام المتزايد بهذا النهج وفهمه بين دول معاهدة تجارة الأسلحة.

## خامساً. ضوابط ما بعد الشحن - المبادرات السابقة والحالية في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة

تناول عدد من المبادرات السابقة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة موضوع منع ومعالجة التحويل وضوابط التحويل ما بعد الشحن. تم تسليط الضوء على "ضوابط ما بعد الشحن" كموضوع فرعي من "ضوابط ما بعد التسليم" من قِبَل فريق العمل المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة بشأن التنفيذ الفعال للمعاهدة (WGETI) وفريق العمل الفرعي المعني بالمادة 11. في المؤتمر الرابع للدول الأطراف (CSP4)، تضمَّنت مسودة تقرير رئيس فريق WGETI ورقة عن "التدابير الممكنة لمنع ومعالجة التحويل". نظرت هذه الوثيقة الشاملة في سلسلة من التدابير التي يمكن اتخاذها في جميع مراحل نقل الأسلحة - بما في ذلك مرحلة ما بعد التسليم - من قِبَل الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لمعالجة الحالات المحتملة للتحويل. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على الوثيقة في "خطة العمل متعددة السنوات لفريق WGETI الفرعي بشأن المادة 11 (التحويل)" في مارس 2021.

في الفترة 2020/2021، أعدت كندا مسخاً أولياً لجمع معلومات عن الاهتمام المحتمل بمناقشات "تدابير التحقق بعد التسليم" في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة؛ وقد رأى أغلب الدول التي جرى التشاور معها أن تدابير ما بعد التسليم يمكن أن تساعد في التخفيف من مخاطر التحويل.

علاوةً على ذلك، نظمت سويسرا وألمانيا فعاليات لتبادل الخبرات الوطنية بشأن تطبيق ضوابط ما بعد الشحن على هامش الاجتماعات السابقة لمعاهدة تجارة الأسلحة. على وجه الخصوص، شهد الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر الأطراف الثامن في فبراير 2022 تنظيم ألمانيا ورشة عمل أولى بدعم من سويسرا والمكسيك ركزت على منظور الدول الأطراف. تضمَّنت ورشة العمل الثانية التي دعمتها سويسرا وكندا في الاجتماع التحضيري في أبريل 2022 منظور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (معهد استوكهولم لبحوث السلام الدولي (SIPRI) ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR)) والصناعة (شركة Dynamit Nobel Defense (DND)).

تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز المناقشات الطوعية بين الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن ضوابط ما بعد الشحن. وبناءً على هذه المناقشات، سيحدِّد القسم التالي مجموعة أدوات للتطبيق المحتمل لضوابط ما بعد الشحن. تعتمد مجموعة الأدوات بشكل أساسي على التجربة الألمانية بهذا الصدد؛ وينبغي أن تتكيف المكونات الفردية مع الظروف الوطنية.

## سادساً. الخطوات التشغيلية لإدخال وتطبيق ضوابط ما بعد الشحن

### 1. الالتزام والتبني السياسي

قد يكون وضع ورقة أساسية للسياسات مفيداً لتوثيق وشرح الدوافع وراء إدخال ضوابط ما بعد الشحن، سواءً كان ذلك لأسباب تتعلق بالسياسة المحلية (على سبيل المثال استجابةً لحالات تحويل وقعت في الماضي) أو كطريقة لإثبات الاستعداد للانضمام إلى الجهود الدولية المبذولة للتخفيف من عمليات تحويل الأسلحة. قد يكون من المفيد أيضاً إشراك المُصدِّرين وأصحاب المصلحة الآخرين (مثل المجتمع المدني والبرلمانيين) في مرحلة مبكرة. وقد أثبتت دول مُصدِّرة رئيسية أخرى بالفعل أن إدخال ضوابط ما بعد الشحن لم يؤثر سلباً على الصناعات المُصدِّرة في تلك الدول.

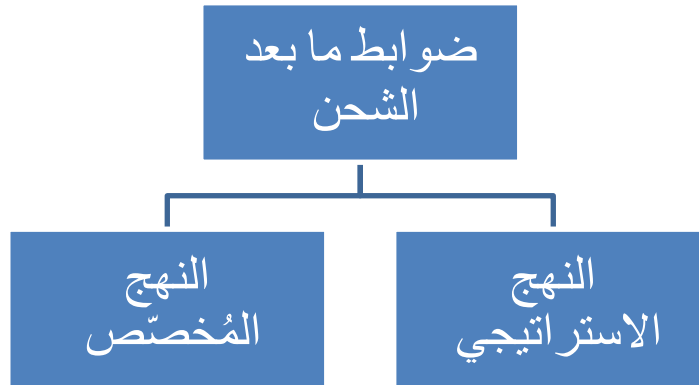
**توصيات فعالة للممارسة:**

- خذ في اعتبارك الدول التي طبقت بالفعل ضوابط ما بعد الشحن، وذلك للتعلم من تجاربها.
- قم بتطبيق مرحلة تجريبية أولية من ضوابط ما بعد الشحن لاكتساب خبرة مباشرة واختبار صنع القرار المحلي وهياكل التنسيق أو تحديد الهياكل المُتلى، ثم اخضع النتائج لعملية تقييم داخلية قبل إنشاء المزيد من الهياكل الرسمية.
- قم بإجراء حوار مع المُصدِّرين والبرلمانات لشرح الدوافع وراء ضوابط ما بعد الشحن وكذلك القيود عليها.
- استفد من الوثيقة المرجعية "النقاط الرئيسية لإدخال ضوابط ما بعد الشحن لصادرات الأسلحة الألمانية"<sup>3</sup> لإعداد ورقة أولية للسياسة العامة.
- حدّد نطاق الضوابط من الناحية الجغرافية ومن حيث البنود الخاضعة للرقابة. قد يكون التركيز على المنتجات النهائية والكاملة مفيدًا لأنه قد يصعب تتبّع المكونات أو الوحدات الفرعية التي تُدمج في أنظمة الأسلحة في الخارج والرقابة عليها؛ يمكن أن يركّز نهجٌ مُوجّه بالمخاطر على العناصر التي من المُرجّح تحويلها.

**2. الهيكل والتنظيم والموظفين**

توجد حاليًا أشكال مختلفة لضوابط ما بعد الشحن. يُميّز هنا بين عمليات التحقق المُخصّصة والنُهج الأكثر استراتيجية. تشير كلمة "مُخصّصة" إلى الاستجابات خلال مهلة قصيرة لإشارات فورية لعمليات تحويل محتملة.

في المقابل، يتمثل النهج الاستراتيجي في إجراء عدد معين من عمليات الفحص كل عام، بناءً على معايير اختيار رسمية - وفي الحالة المثالية وفق سياسة وطنية. قد يكون اختيار المُستخدم النهائي الذي ستجري رقابته عشوائيًا في المقام الأول أو قد يعتمد على تقييم للمخاطر. في هذا النهج، يُطرح السؤال عن عدد الضوابط التي ينبغي تطبيقها وأين يجب أن يتمركز ضباط الرقابة. يمكن تصوّر وجود ضباط الرقابة في مراكز إقليمية في الخارج أو سفرهم من الدولة المُصدّرة إلى المُستخدم النهائي في الدولة المُستوردة.



تتمثل ميزة النهج المُخصّص في الاستخدام المنخفض للغاية لكلٍ من الموارد البشرية والمالية. يمكن تطبيق هذه الضوابط المُخصّصة، على سبيل المثال، من قِبَل موظفي السفارة في الدولة المُستوردة أو من قِبَل المسؤولين الوطنيين في غضون مهلة قصيرة. الوضع مختلف بالنسبة للنهج الاستراتيجي. فوفق هذا النهج، ينبغي إنشاء الهياكل التنظيمية اللازمة، على سبيل المثال، لاتخاذ قرارات الاختيار والتحصير لزيارات التحقق في الموقع، وإجرائها، و/ أو رصدها.

**توصيات فعالة للممارسة:**

- سيكون من المفيد استخدام إجراء موحد في توجيه عملية مشتركة بين الوكالات للقيام بعمليات الفحص التي يتعين إجراؤها خلال عام.
- يمكن إنشاء وحدة متخصصة، على سبيل المثال داخل سلطة الترخيص.
- يجب تحديد الموظفين جزئيًا بناءً على المهارات التالية التي قد تكون مفيدة: المرونة، تعدّد اللغات، الكفاءة الدبلوماسية، التفاهم بين الثقافات، المعرفة القانونية، الاستيعاب الفني، وربما الخلفية في مجال الإنفاذ.
- يمكن إعداد وثائق إرشادية خاصة لموظفي السفارات.
- يمكن أن تستند المؤشرات المحتملة لمعايير الاختيار القائمة على المخاطر إلى: بلد الوجهة، أو البنود المعنية (يُرجّح تحويل بعض البنود أكثر من غيرها) أو نطاق التسليم. قد يُوجّه الاختيار أيضًا بالوقت المنقضي منذ عملية التسليم الأولي أو بعدد الزيارات في الموقع لوجهة استخدام نهائي معينة في الماضي. يمكن تلقي التوجيه من خلال موظفي السفارات أو تقارير المخابرات أو وسائل الإعلام أو كنتيجة لتبادل المعلومات بين الدول الأطراف.

<sup>3</sup> [https://www.bmwk.de/Redaktion/EN/Downloads/eckpunkte-einfuehrung-post-shipment-kontrollen-deutsche-ruestungsexporte.pdf?\\_\\_blob=publicationFile&v=2](https://www.bmwk.de/Redaktion/EN/Downloads/eckpunkte-einfuehrung-post-shipment-kontrollen-deutsche-ruestungsexporte.pdf?__blob=publicationFile&v=2).

يعتمد عدد الضباط الذين سيُختارون لتنفيذ ضوابط ما بعد الشحن على عدد الضوابط المُجدولة. تُظهر التجربة أن الدول التي تقوم بجدولة نحو 10 ضوابط كل عام قد عينت مسؤولاً أو اثنين لتنظيم وتطبيق ضوابط ما بعد الشحن. علاوةً على ذلك، من الأهمية بمكان مراعاة جوانب السلامة لزيارات التحقق مسبقاً.

#### توصيات فعالة للممارسة:

- يجب تنسيق الزيارة مسبقاً بين الدولة المُصدِّرة والدولة المُستوردة.
- من الناحية المثالية، ينبغي أن يكون فريق التحقق مصحوباً بمسؤولين من السفارة في الدولة المُستوردة.
- يمكن تزويد ضباط الرقابة بجوازات سفر دبلوماسية. قد يكون ذلك أكثر مرونة من طلب تأكيدات رسمية من الدولة المُستوردة.

### 3. الاعتبارات القانونية

تبعاً للظروف الوطنية، قد يتطلب إدخال ضوابط ما بعد الشحن إجراء تعديلات على التشريعات الوطنية للرقابة على الصادرات، وذلك لتوفير أساس في القانون المحلي للاستفادة من تدابير التحقق في الموقع. والأهم من ذلك، من الضروري إيجاد طريقة للحصول على الموافقة المُسبقة من الدول المُستوردة لإجراء عمليات تفتيش في الموقع على أراضيها الوطنية.

#### توصيات فعالة للممارسة:

- يمكن للتشريعات الوطنية توضيح أن الموافقة على ترخيص (ربما لمجموعة محددة من وجهات الاستخدام النهائي) ستعتمد على تقديم تأكيدات مكتوبة من قِبَل المُستخدم النهائي بالموافقة على عمليات التحقق اللاحقة في الموقع.
- قد يتطلب الأمر أيضاً اتخاذ خطوات تشريعية وطنية للسماح لوحدة الرقابة بتتبع المعاملة المعنوية (مثل متطلبات الإبلاغ عن التصدير الفعلي، بما في ذلك تقديم الأرقام التسلسلية إلى سلطة الرقابة).
- نظراً لاعتماد الصادرات الدائمة عادةً على تقديم شهادة بالاستخدام النهائي، تُعد مستندات الاستخدام النهائي أداة بسيطة ومفيدة للحصول على التأكيدات/ الموافقة اللازمة من المُستخدم النهائي للبنود المعنوية. يمكن ببساطة تعديل النموذج. على سبيل المثال، تتطلب النماذج الألمانية والسويسرية لشهادات المُستخدم النهائي أن يوقع المُستخدم النهائي على التأكيد التالي: "بالإضافة إلى ذلك، يشهد المُستخدم النهائي أن للسلطات الألمانية/ السويسرية الحق في التحقق من الاستخدام النهائي للسلاح المذكور أعلاه في الموقع بناءً على طلبها في أي وقت".
- قد يكون تبادل المذكرات الدبلوماسية أيضاً وسيلة للحصول على موافقة الدولة المُستوردة.

### 4. التواصل مع الدول المُستوردة

نظراً لما لآلية الرقابة من تأثير على العلاقة مع الدولة المُستوردة، فإن لمعالجة تطبيق ضوابط ما بعد الشحن أهمية خاصة. لتعزيز تنسيق ضوابط ما بعد الشحن بروح من الثقة المتبادلة، من المفيد تقديم معلومات مفصلة إلى الدول (المُستوردة).

#### توصيات فعالة للممارسة:

- يمكن للسفارات الاضطلاع بدور حاسم في شرح الدوافع وراء ضوابط ما بعد الشحن. يمكنها إجراء توعية أكثر عمومية عند إدخال ضوابط ما بعد الشحن في البداية؛ بينما يمكنها توفير المزيد من المعلومات التفصيلية أثناء الاستعدادات للتحقق الفعلي في الموقع. يجب تزويد موظفي السفارة بالمواد الإرشادية اللازمة.
- قد يكون من المفيد توفير مواد إعلامية للمُصدِّرين يمكنهم إرسالها إلى عملائهم.
- قد يساعد إجراء التوعية الدولية أو المشاركة في جهود التوعية الدولية في زيادة الوعي وقبول ضوابط ما بعد الشحن.

### 5. مرحلة ما قبل الرقابة - إعداد الضوابط الفردية

من المفيد التفكير في إجراء ضوابط ما بعد الشحن بعد سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل من تسليم البنود إلى المُستخدم النهائي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التحضير لإجراء تفتيش، وعلى وجه الخصوص التنسيق مع الدولة المُستوردة والمُستخدم النهائي بروح من الثقة المتبادلة، قد يستغرق ستة أشهر على الأقل.

**توصيات فعالة للممارسة:**

- يمكن للسفارات تسهيل التواصل مع سلطات الدولة المُستوردة.
- تُعدّ خطوط الاتصال الواضحة والمباشرة بين فريق التحقق والسفارة المحلية ضرورية في الفترة التي تسبق الزيارة الميدانية.
- قد يكون إعداد ملف للسفارة (يضم على سبيل المثال: رخصة التصدير، معلومات عن المرسل إليه/ المُستخدم النهائي، شهادة الاستخدام النهائي (EUC)، وصف الأسلحة، والأرقام التسلسلية) مفيداً للمحادثات الأولية مع سلطات الدولة المُستوردة.
- يجب تخطيط إجراء التحقق مسبقاً ووضع استراتيجية، أي: نوع البنود التي ستخضع للتفتيش؟ تحت أي ظروف؟ ما نوع التحضير اللازم؟
- تشمل القضايا النموذجية التي يتعين تنسيقها بين فريق التحقق والسلطات المحلية موقع ووقت زيارة التحقق. في الدول المُستوردة متزامية الأطراف حيث قد يجري توزيع البنود في جميع أنحاء البلاد، قد يحتاج ضباط التحقق إلى السفر إلى مواقع مختلفة أو يمكن جمع البنود في موقع مركزي.
- يمكن تدريب الضباط المكلفين بزيارة التحقق من قِبَل العسكريين على تدابير السلامة للتعامل مع الأسلحة المعنية؛ يمكن أيضاً تدريبهم على تحديد العناصر الخاضعة للتفتيش. قد تكون الجهة المُصدِّرة أيضاً مُصدِّراً مفيداً للمعلومات في الفترة التي تسبق زيارة التحقق، على سبيل المثال من خلال توفير عروض تقديمية مفصلة بشأن العناصر المعنية أو مجرد تقديم صور قد تساعد في تحديد الأسلحة.
- ينبغي مناقشة مشاركة سلطات الدولة المُستوردة مسبقاً. قد يكون من المفيد التخطيط لعقد اجتماعات إضافية على سبيل المثال في وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو السلطات المحلية الأخرى التي قد ترغب في اكتساب فهم أفضل للدوافع وراء زيارة التحقق.
- قد يؤدي التنسيق مع الدولة المُستوردة في مرحلة مبكرة أيضاً إلى تسهيل إصدار التأشيرات أو غيرها من وثائق السفر المطلوبة.

**6. مرحلة الرقابة - تطبيق الضوابط**

يُعدّ التعاون بين فريق التحقق والسلطات المحلية بروح من الثقة المتبادلة أمراً أساسياً لإجراء زيارات تحقق ناجحة في أماكن المُستخدم النهائي، خاصةً إذا كانت هذه الأماكن تابعة للقوات المسلحة أو وحدات أمنية أخرى. يجب أن يأخذ فريق التحقق المصالح الأمنية الأساسية للمُستخدم النهائي بعين الاعتبار. وكما سبق ذكره، على الدولة المُصدِّرة مراعاة سلامة وأمن فريق التحقق التابع لها.

**توصيات فعالة للممارسة:**

- تشمل اللوجيستيات التي يجب مراعاتها قضايا مثل الوصول إلى موقع التحقق، واستخدام المُترجمين، وخدمات النقل، والإذن بالنقاط صور للأسلحة والأرقام التسلسلية.
- من المفيد التفكير في وسائل بديلة للتحقق، على سبيل المثال إذا تعدّر تقديم البنود المعنية أو كان قد تم استخدامها أو إتلافها. يمكن أن يشمل ذلك تقديم وثائق أو صور للأسلحة.
- يجب أن يكون هناك اتصال واضح بشأن التعامل مع البنود الخاضعة للتفتيش؛ يجب أن تكون الأسلحة آمنة ومفروّعة.
- يوصى بإجراء فحص بصري لجميع الأسلحة المنقولة - بناءً على رقمها التسلسلي؛ في حالة الكميات الكبيرة من الأسلحة، قد يكون من المقبول أيضاً فحص عينة أصغر.

## 7. مرحلة ما بعد الرقابة

يجب توثيق نتائج تطبيق ضوابط ما بعد الشحن. ينبغي احترام الحساسيات المحتملة للدولة المُستوردة، على سبيل المثال من خلال الحفاظ على سرية التقارير.

**توصيات فعالة للممارسة:**

- يجب أن يكون هناك نموذج للإبلاغ.
- من المفيد أيضاً التفكير فيمن سيكون المُخاطَب في التقارير (على سبيل المثال الوكالات الأخرى والبرلمان) وكم مرة سيجري إعداد هذه التقارير (على سبيل المثال بعد كل زيارة أو سنوياً؟).
- تشمل القضايا الأخرى التي يجب مراعاتها ما يلي: هل سيجري تقاسم المعلومات مع الشركاء الدوليين؟ ما نوع التغذية الراجعة التي يجب تقديمها إلى الدولة المُستوردة؟
- هل سيجري أيضاً تقاسم التقارير مع شركاء آخرين؟ من المهم النظر في الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها نتيجة زيارة التحقق إلى إرشاد العمليات اللاحقة لإصدار تراخيص تصدير للمستخدم النهائي المعني، وما ينبغي فعله في حالة عدم الامتثال للضمانات التي قدمها المستخدم النهائي. يمكن أيضاً عرض مثل هذه الحالات على الشركاء في معاهدة تجارة الأسلحة.
- يمكن أن تشمل العقوبات المناسبة في حالة عدم الامتثال تعليق قرارات تراخيص الرقابة على الصادرات إلى أن يتم توضيح حالات عدم الامتثال. يوصى أولاً بمناقشة حالة عدم الامتثال مع الدولة المُستوردة وتحديد مصدر المشكلة التي وُجِهُت. قد يكون من المفيد أيضاً تقديم الدعم للمساعدة في منع تكرار مثل هذه الأمور مستقبلاً، على سبيل المثال من خلال تدابير التدريب أو بناء القدرات في مجال ضوابط التصدير، والتخزين الآمن، ومكافحة الرشوة، إلخ.

**سابعاً. توصيات واقتراحات للخطوات التالية في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة**

(أ) تُشجّع الدول الأطراف على تبادل خبراتها في تطبيق ضوابط ما بعد الشحن/ تدابير تنسيق ما بعد التسليم في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة، وذلك من خلال وسائل مثل التقرير الأولي؛ التقرير السنوي؛ فريق العمل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة؛ فريق العمل الفرعي المعني بالمادة 11؛ منتدى تبادل معلومات التحويل؛ موقع تبادل المعلومات؛ ومؤتمر الدول الأطراف.

(ب) علاوةً على ذلك، تُشجّع الدول الأطراف على تحديد نهج وفهم مشتركين لمصطلح "ضوابط ما بعد الشحن" أو "تنسيق ما بعد التسليم" في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة.

(ج) ينبغي للدول الأطراف النظر في تبادل خبراتها في تطبيق ضوابط ما بعد الشحن على هامش معاهدة تجارة الأسلحة، ومن خلال الفعاليات الجانبية وتحديثات ورقة العمل هذه، وغير ذلك من الوسائل الأخرى.

(د) يمكن النظر في إجراء مناقشات مع جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة من أجل تعزيز المزيد من الفهم والوعي بشأن تدابير ما بعد الشحن ووضع معايير مشتركة لضوابط ما بعد الشحن.

\*\*\*